في استطلاع لـ» نادي المال والأعمال» على مستوى الشرق الأوسط

«دبي الدولي» الأول وسمو الشيخ أحمد بن سعيد أفضل قائد لقطاع الطيران في ٢٠١١

نادي المال والأعمال- دبي

في استطلاع أجرته مجلة «نادي المال والأعمال» حول أفضل أداء لمديري ومسؤولي قطاع الطيران في الشرق الأوسط، تصدر الشيخ أحمد بن سعيد آل مكتوم رئيس هيئة الطيران المدني رئيس مطارات دبي، قائمة أفضل قادة هذا القطاع للعام الجاري، والتي ضمت نحو ١٠ مسؤولين في دول تلك المناطق، وذلك وفقا لرأي أكثر من ٥٠٠ مسؤول حكومي ورجل أعمال وخبراء في هذا القطاع على مستوى العالم.

كذلك تضمن استطلاع مجلة «نادي المال والأعمال»، أداء أفضل ٩ مطارات دولية في منطقة الشرق الأوسط، وفق تصنيف الوحدة الدولية المزودة لبيانات المطارات «OAG»، من حيث خدمة الأمن والصيانة، الخدمة الجوية، توقيت المغادرة والوصول حجم الأسطول وصيانته، عدد الوجهات التي يتضمنها عملها، وأظهرت نتائج هذا الاستطلاع، حصول

مطار دبي الدولي على المركز الأول للعام ٢٠١١، متفوقا بذلك على المطارات الثمان المتبقية، وهي مطار أتاتورك الدولي، مطار الدوحة الدولي، مطار أبوظبي الدولي، مطار جدة الدولي، مطار البحرين الدولي، مطار الكويت الدولي، مطار بيروت الدولي، ومطار الملكة علياء الدولي.

ويحتل مطار دبي الدولي في الوقت الراهن المرتبة الرابعة على قائمة أكثر مطارات العالم على صعيد حركة المسافرين الدوليين، ومن المتوقع أن يحتل المرتبة الأولى مع وصول إجمالي أعداد المسافرين الدوليين إلى ٧٥ مليون مسافر في ٢٠١٥.

ومنذ تولي سمو الشيخ أحمد بن سعيد آل مكتوم منصب رئيس هيئة دبي للطيران المدني رئيس مطارات دبي، تحول «دبي الدولي» من مطار يتعامل مع ٤٥ شركة طيران تخدم ٨٠ وجهة بعدد مسافرين لا يتجاوز ٣,٨ ملايين مسافر عام ١٩٨٥، إلى مركز طيران عالمي بشبكة خطوط جوية تصل إلى ١٥٠ شركة طيران تربط بين ٢٢٠ وجهة عالمية وعدد مسافرين تجاوز

الجوائز التي حصل عليها مطار دبي

حصل مطار دبي الدولي على ثلاث جوائز خلال العام الجاري من جوائز مجلس المطارات العالمي السنوية في ٢٠١٠، حيث نال الجائزة الأولى والأفضل في مجال رضى المسافرين، وأما الثانية ففي مجال الأكثر تحسيناً وارتقاء بخدماته على مستوى الشرق الأوسط، في حين حصل على جائزة ثالث أفضل مطار في العالم برضى المسافرين ضمن فئة الأربعين مليون مسافر سنوياً. وجاءت الجوائز بالتوازي مع نمو قياسي حققه المطار بإعداد المسافرين، ممايضع أمام الجهات المعنية مزيد من التحديات لتقديم أفضل الخدمات.

الـ ٤٧ مليون مسافر العام الماضي.

وبالرغم من حداثة قطاع النقل الجوي في دبي إلا أن الإمارة استطاعت أن تفرض نفسها على خارطة السفر العالمية والإقليمية وتتحول إلى نقطة استراتيجية للربط بين الشرق والغرب في ظل النمو المتزايد لأعداد المسافرين من جهة والاستثمارات الكبيرة في القطاع من جهة أخرى.

«دبي الدولي» مدينة متكاملة تربط الإمارة بأكثر من ٢٢٠ وجهة حول العالم

وفي ظل الرؤية والاستراتيجيات السديدة لسموه, حققت إمارة دبي قفزة نوعية في صناعة الطيران وإسهاماتها الكبيرة في دعم الناتج المحلي الإجمالي، التي تقدر بـ٨٠ مليار درهم، تشكل نحو ٢٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي لدبي.

وقاد سمو الشيخ أحمد بن سعيد فريق تأسيس طيران الإمارات، لتصبح اليوم أسرع شركة طيران نمواً في العالم، إذ حققت مجموعة الإمارات العام الماضي أرباحاً صافية قياسية قدرها ٥,٩ مليارات درهم, كما قاد سموه إطلاق شركة طيران «فلاي دبي» التي تعد أول ناقلة اقتصادية تملكها حكومة دبي والتي تخدم حالياً أكثر ٣٠ وجهة عبر أسطول قوامه ١٨ طائرة.

وبعد مرور خمسة عقود، من هبوط أول رحلة في مطار دبي عام ١٩٦٠ سجل مطار دبي متوسط نمو سنوي بلغ ١٥,٥٪، ليصل إجمالي أعداد المسافرين الذين استخدموا المطار خلال العام الماضي إلى ٤٧,٢ مليون مسافر، مقارنة مع ٤٠,٩ مليون مسافر في عام ٢٠٠٩ فيما يستهدف نحو ٦٠ مليون مسافر العام الجاري.

وتلعب طيران الإمارات دوراً حيوياً في دعم «مطار دبي الدولي»، إذ تعتبر أكبر مشغل فيه، وتستأثر بـ٥٠٪ من حركته، واعتمد صاحب السموّ، الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، في يوليو العام الجاري٢٠١١ مشروع التوسعات الجديدة لمطار دبي الدولي بتكلفة ٢٨ ملياراً و٨٠٠ مليون درهم (٧,٨ مليارات دولار)، لرفع الطاقة الاستعابية للمطار إلى ٩٠ مليون مسافر بحلول عام ٢٠١٨.

وأطلقت دبي مشروع «دبي وورلد سنترال» لتلبية احتياجات الطيران والسياحة والتجارة والخدمات اللوجستية حتى عام ٢٠٥٠، بتكلفة ٣٢ مليار دولار. لتصل طاقة المطار الاستعابية إلى ١٦٠ مليون مسافر سنوياً.

سمو الشيخ أحمد بن سعيد آل مكتوم

ربان ماهر يقود قطاع الطيران بدبي إلى العالمية

اكتسب سمو الشيخ أحمد، الحاصل على درجة البكالوريوس في العلوم السياسية من جامعة «دينيفر» كولورادو، في الولايات المتحدة الأمريكية، شهرة عالمية جراء مساهماته المتميزة في تطوير قطاع الطيران المدني على مستوى الشرق الأوسط. وقد تم تكريمه من قبل الجمعية الملكية البريطانية للطيران، التي تعد واحدة من أعرق الهيئات التخصصية وأكثرها تقديراً واحتراماً في العالم، لقاء إنجازاته في مجال الطيران المدني، بمنحه عضويتها منذ عام ١٩٩٤ في معرض طيران «فارنبورة» في المملكة المتحدة. كما حاز سموه على أرفع وسام شرف في فرنسا تقديراً لجهود سموه على صعيد الطيران ،خلال معرض دبي للطيران دورة عام ٢٠٠٣.

وفي عام ٢٠٠٨ حصل سموه على وسام «فيرفاسانغ بورفوغاليسيه» أحد أرفع أوسمة الشرف في ألمانيا نظير خدماته المتميزة التي قدمها سموه لمدينة هامبورغ، وذلك خلال حفل استقبال أقامه مجلس الشيوخ في المدينة.

ترنحت السياسة فتهاوى الاقتصاد ..
تفاؤلٌ دولي في اقتصاد مصر «ما بعد الثورة»

نادي المال والأعمال- القاهرة

أبدت مؤسسات مالية عالمية تفاؤلها بالمناخ الاقتصادي في مصر وقدرته على الصمود في مواجهة الأزمات التي تواجهها الآن ، معربة عن أملها في تعافي الاقتصاد بوتيرة أسرع لاسيما مع استمرار التدفقات الاستثمارية الخارجية على البلاد بعد ثورة الـ ٢٥ يناير .

مجموعة « سيتي غروب » أعربت عن تفاؤلها بشأن أداء الاقتصاد في مصر , لما أسمته توافر كل عناصر الجذب الاستثماري ، متوقعة في الوقت ذاته أن تؤدي سيادة الديمقراطية والشفافية اللتين قامت من أجلهما الثورة لتوفير المزيد من الفرص الاستثمارية واتخاذ حزمة من الإصلاحات الاقتصادية الشاملة وطويلة المدى , بغية تمكن الاقتصاد المصري من تحقيق معدلات نمو سنوية بمتوسط ٥٪ حتى العام ٢٠٥٠.

من جهته أشاد صندوق النقد الدولي بقدرة الاقتصاد المصري على الصمود في مواجهة الأزمات وقدرته على التعافي بوتيرة أسرع من المتوقع وتحقيق معدلات نمو سريعة تقترب مما كان عليه قبل الثورة , فيما توقع البنك الدولي تسارع وتيرة النشاط الاقتصادي في مصر خلال ٢٠١٢ , مرجحاً بلوغ نسبة النمو ما يقترب من ٥٪ بحلول ٢٠١٣ .

أسئلة ليست للإجابة « مؤقتاً »!!

الشارع المصري الذي كان المفجر لثورة غيرت خارطة البلاد سياسياً واقتصادياً واجتماعياً يتساءل سرّاً وعلانية حول مقدرة الاقتصاد التعافي وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة , بغية الخروج من عنق زجاجة الملفات الاقتصادية العالقة دون حلول جذرية , مشاكل تتصدرها ارتفاع معدلات البطالة ووصولها إلى نحو ٢٠,٤٪ من الشباب المترأوح أعمارهم بين ١٨-٢٩ سنة , إلى جانب ملف آخر مهم يتمثل في عجز في الموازنة العامة للدولة بلغ حدود الـ ٩ ٪ , وليس رزوح ٢٥ ٪ من المصريين تحت خط الفقر آخر الملفات الملحة .

البحث عن حلول

الحكومة المصرية وسعياً منها لاحتواء الوضع الاقتصادى المتداعي شكلت لجنة تحت مسمى « اللجنة القضائية لاسترداد الأموال « للكشف عن كافة الأصول والعمل على استردادها , تختص باتخاذ ما يلزم من إجراءات وتدابير تتعلق بأعمال البحث والتحري والملاحقة والرصد والكشف عن كافة الأصول التي يشتبه في حصول الموظف العام أو من في حكمه أو شركائه عليها بطريق مباشر أو غير مباشر نتيجة نشاط غير مشروع وارتكابه لأية جريمة من الجرائم , وأن لا يقتصر عملها على الأموال والممتلكات المهربة من جانب الرئيس السابق وأسرته.

لجنة قضائية أخرى شُكلت بغية إعداد مشروع اتفاق لرد الأصول المجمدة لدى الحكومة السويسرية وكثير من البنوك حول العالم , إلى جانب السعي المصري لإجراء محادثات واتفاقيات مع دوائر الأعمال المصرية الليبية لدعم إيجابيات الثورة بإقامة علاقات اقتصادية قوية وتعاون تجاري وإنشاء منطقة تجارة حرة بين البلدين ، فضلاً عن إزالة كل الأسباب والعوائق السياسية والاقتصادية والتي تسببت في تأخير التعاون الاقتصادي المثمر بين البلدين الجارين في غضون السنوات الماضية .

وتأتي الإجراءات المصرية والمتخذة في مختلف القطاعات الاقتصادية ، في أعقاب تقدير دراسة مصرية حديثة حجم الخسائر التي لحقت بالاقتصاد المصري بعد اندلاع ثورة ٢٥ يناير بنحو ١٧٢ مليار جنيه ما يعادل الـ ٢٩ مليار دولار , توزعت الخسائر بين قطاعات السياحة والطيران والغاز والصناعة والتجارة الداخلية والخارجية والقطاع العقاري والاتصالات والترفيه ، في وقت أكدت فيه تقديرات للبنك السعودي الفرنسي أن الخسائر التى تكبدها الاقتصاد بعد الثورة لاتقل عن الـ ٣١٠ ملايين دولار يومياً.

الانكماش .. داء دواؤه الاستثمار

الانكماش الاقتصادي أكدته أيضاً وزارة المالية المصرية التي قالت إن الاقتصاد

تراجع الـ ٣ أشهر الأولي ٢٠١١ بنسبة ٧ ٪ , لما أسمته توقف النشاط بسبب الاحتجاجات الشعبية التي أبعدت السياح والمستثمرين ،متوقعة في الوقت ذاته نمواً اقتصادياً يبلغ ٥,٨ ٪ خلال ٢٠١١ يقفز إلى ٦,٥ العام المقبل , خصوصاً بعد تخلص البلاد من آثار الأزمة الاقتصادية العالمية .

فيما أشارت توقعات إلى بلوغ عجز الموازنة ٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي في ٢٠١٠-٢٠١١ منخفضاً إلى ٧,٥ ٪ العام المقبل.

وتتحرك الحكومة المصرية في كل الاتجاهات لتعزيز التعاون الاقتصادي وزيادة معدلات التبادل التجاري والاستثمارات المشتركة مع مختلف دول العالم خلال المرحلة المقبلة , عبر رزمة من الإجراءات الهادفة لبث الثقة والطمأنينة وتحقيق الاستقرار السياسي والأمني وتوفير المناخ المواتي والجاذب للمستثمرين العرب والأجانب للعمل في مختلف قطاعات الاقتصاد المصري و الحفاظ على الصناعة الوطنية وتحقيق الاستقرار للكيانات الاقتصادية القائمة بهدف دفع عجلة الإنتاج.

ولأنها تدرك أهميته في تسريع نموها الاقتصادي تولي مصر أهمية كبرى للقطاع السياحي , إدراك تسنده أرقام إذ بلغ عدد السياح خلال العام الماضي نحو ١٤,٧ مليون سائح ، فيما بلغت مساهمة السياحة في الناتج المحلي نحو ١٢,٥ مليار دولار بتشكيلها١١,٥٪ منه , فيما تتوقع مصر وصول دخل الأنشطة السياحية لـ ٢٠ مليار دولار في غضون ٣ سنوات .

ويتوقع اقتصاديون وصول حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مصر عتبة الـ ١٠ مليارات دولار العام المقبل ارتفاعاً من ٧,٥ ملياراً العام الحالي , بفضل ما أسموه السعي الحكومي الحثيث لتحسين مناخ الاستثمار وجذب المزيد من الاستثمارات الخارجية من خلال رزمة حوافز .

ما يجدر ذكره أن حجم الدين المحلي ارتفع من ٤,١ مليارات جنيه ما يعادل ٥ مليار دولار في العام ١٩٨٠ إلى ٨٨٨ مليار جنيه « ١٤٩ مليار دولار « العام ٢٠١١ ونحو ٣٢ مليار دولار في شقه الخارجي , فيما بلغ الناتج المحلي الإجمالي ٢٠١٠/٢٠٠٩ نحو ١,٢ تريليون جنيه ، في وقت وصل فيه معدل النمو الاقتصادي لذات العام ٥,١٪.

الطريق ليس ممهداً

ولعل الآمال المصرية في الهروب من شبح الانكماش وتحسين معدلات نمو الاقتصاد تصطدم بعقبات تجعل من تحقيقها أمراً عسيراً يستلزم مجموعة إجراءات , عقبات تقف على رأسها البطالة ومعدلات تفشي الفقر على قواعد واسعة من المجتمع ومكافحة الفساد التحدي الأكبر على ما يعتقد فتقديم أهل الخبرة على أهل الثقة يعد خير كابح للفساد كما يرى مختصون.

واشنطن ترفع السقف وأوروبا تتقشف

الديون السياديةفي أمريكا و أوروبا.. شبحٌ يتهدد العالم

نادي المال والأعمال- دبي

تجتاح العالم حالة غير مألوفة من الهلع والارتباك والترقب , فلم يكد يفق من أزمة الدين الأمريكي والتي رقعت بغير إجادة عبر اتفاق زعماء الحزبين الديمقراطي والجمهوري برفع سقف الدَّين العام وخفض الإنفاق ، حتى أتته من حيث ينبغي أن يحتسب أزمة الديون الأوربية وخصوصاً اليونان , أزمة عصفت أو تكاد بالتكتل الأوربي .

تخطىء دولة حين تظن أنها بمنأى عن تداعياته , فأكبر اقتصادات العالم « الولايات المتحدة وأوروبا « هي اليوم في وضع لا يحسد عليه , أمر رأى مراقبون أن أوروبا وواشنطن مجبرتان على إعادة النظر في أزمة ديونهما وبشكل فعلي ، بعد ما أسموه سنوات التعايش مع الديون التي تراكمت وشكلت ما بين ٨٥٪ إلى ٩٠٪ من متوسط إجمالي ناتجهما المحلي.

وفي الوقت الذي تنامت فيه الخلافات في الولايات المتحدة الأمريكية لرفع سقف الديون التي تعدت ١٤ ترليون دولار , وسعيها الدؤوب لتحفيز نشاطها الاقتصادي من خلال إصدار سندات ، تفجر الوضع في منطقة اليورو ما أجبرها دون استثناء تقريباً على اتخاذ إجراءات تقشف فمن المنكوبة اليونان إلى بريطانيا ففرنسا وإسبانيا وإيطاليا تستمر فصول قصة لن تكتب آخر سطورها قريباً على ما يبدو , كما أصبح أمر التقشف خياراً لا مفر منه , بل إننا نجد أن منطقة اليورو مجبرة على خطط التقشف، فها هي إيطاليا تصيبها عدوى الديون لتصبح أكبر اقتصاد أوروبي يواجه أزمة المديونية حتى الآن بعد أن شكلت ديونها ١٢٠,٣٪ من إجمالي ناتجها المحلي وتسعى في الوقت نفسه للضغط من أجل إصدار سندات أوروبية موحدة لحل أزمة الديون .

وفي ظل الأجواء المشحونة والقابلة للكثير من الاحتمالات وبالتالي التشظيات , لاح في الأفق بريق انقسام داخل البنك المركزي الأوروبي حول اقتراح شراء ديون إيطاليا لمنع انهيار أسواق المال العالمية ، في وقت صار فيه الوضع في إسبانيا باعثاً على القلق , لاسيما مع ارتفاع الدين الحكومي ومستويات البطالة , أمرٌ أجبرها على اتباع إجراءات تقشفية وتخفيض للعجز الميزاني إلى ٦ درجات ، بل أعربت صراحة عن استعدادها لتحديد سقف الديون في الدستور ، في وقت تؤكد فيه إيطاليا واسبانيا قدرتهما على معالجة أزمة الديون ، يُلمس استعداد للبنك المركزي الأوروبي على شراء ديونهما على غرار ما فعله مع إيرلندا والبرتغال مقابل وعود بخفض العجز في الميزانية.

أما اليونان صاحبة القدح المعلى في أزمة الديون الراهنة , فضاقت بها السبل وصارت تثير مخاوف العالم لاسيما جيرانها الأوربيين , في وقت تظل فيه أسباب الأزمة المستحكمة محل أخذ ورد في أرجاء العالم , إذ أجمع محللون اقتصاديون على أن أزمة ديون اليونان هي نتاج لخلل داخلي متعلق بكيفية تسيير البلاد لنظامها الاقتصادي ، مضيفين أن الأزمة تثير تساؤلات كبيرة بشأن النظم الاقتصادية وغيرها في الاتحاد الأوروبي ، ويشير المحللون أيضاً إلى أن بعض عوامل الخلل في الاقتصاد اليوناني ربما تعود لسوء خيارات الاستثمار وعدم كفاءة عمل نظام الضرائب والتضخم في الميزانيات العامة واستمرار العجز المالي في ظل المنافسة المتدنية وغيرها , مشيرين إلى أن الأزمة الاقتصادية اليونانية ربما تشكل قاصمة ظهر للاتحاد الأوروبي برغم نجاحاته الماضية وإيجاده عملة مشتركة ، حيث تتمثل المشكلة المركزية للاتحاد الأوروبي في عدم إيجاده آلية مؤسسات صحيحة عند اتخاذ تلك الخطوة.

فرنسا سارت على الطريق نفسه إذ يبدو أنه لا ثان له , معلنة سلسلة تدابير تقشفية بعد أن غمرتها بالديون , بيد أن ركود الاقتصاد الفرنسي يصعب إلى حدود المستحيل تحقيق أهداف العجز مالم يتم تحقيق المزيد من الإجراءات ، فالدولة الفرنسية مهددة وعلى ما يظن بمخاطر حقيقية لثقل ديونها ووقوفها على أعتاب فقدان درجة ائتمانها ، إذ وصل دين البنوك الفرنسية إلى ٢٦٨ مليار يورو

للبنوك الايطالية , فضلاً عن مساهمتها في أعباء اليونان وسنداتها الحكومية .

وكان الرئيس الفرنسي ساركوزي اجتمع والمستشارة الألمانية ميركل لبحث تدابير مجدية , إلا أنها رفضت إلى جانب دول أخرى إصدار سندات اليورو , لما سُمي احتياج الأزمة الحالية حلول واقعية , إذ تخشى ألمانيا من عدم وضع آلية تضمن الانضباط المالي للدول الأعضاء.

كما يؤرق مضجعها تواصل التعثر في منطقة اليورو في ظل زيادة الإنفاق والعجز , أمران سيرفعان التكاليف ويوصلان الحل إلى طريق مسدود , بيد أن الزعيمين الأوربيين ميركل وساركوزي اقترحا على شركائهما الأوروبيين إنشاء حكومة اقتصادية حقيقية لمنطقة اليورو وفرض ضريبة على المعاملات المالية على أن تعين لعامين ونصف و تجتمع مرتين كل عام ، على أن تكون برئاسة الرئيس الحالي لمجلس الاتحاد الأوروبي هيرمان فان رومبوي , الأمر الذى لقي ترحيب المفوضية الأوروبية .

وما تزال بلجيكا تحث فرنسا وألمانيا على مراجعة موقفهما بشأن إصدار سندات مشتركة لمنطقة اليورو بعد استبعادهما لها ، إذ قال رئيس مكتب بروكسل لمؤسسة أوروبا المفتوحة بيتر كليب ، إن الزعماء الأوروبيين فشلوا في الوصول إلى أن مرد

المشكلات التي ظهرت في منطقة اليورو ليس سياسة الميزانية السياسة النقدية ، مرجعاً ذلك إلى صعوبة اتباع سياسة نقدية موحدة لكامل منطقة اليورو , وأنه عندما كانت ألمانيا تنمو ببطء شديد كانت إسبانيا و إيرلندا تحققان نموا سريعاً جداً.

في مكان آخر من منطقة اليورو المنكوبة ما تزال كل من إيرلندا والبرتغال في منطقة الخطر وفق وكالة موديز للتصنيف الائتماني بسبب ما تعانيانه من عجز وديون وصلت إلى ١١٠٪ في البرتغال و ١٢٠٪ في إيرلندا والتي وافق وزراء مالية الاتحاد الأوربي بعد طلب إيرلندا المساعدة بشكل رسمي على دعمها مالياً بمبلغ ١٠٠ مليار يورو لإنقاذ القطاع المصرفي الأيرلندي الغارق بالديون ولحل مشكلة العجز المالي الضخم الذي تواجه البلاد.

وستحأول إيرلندا أيضاً خفض العجز في الميزانية وزيادة الضرائب وخفض الإنفاق لمستويات يمكن تحملها , إلى جانب اعتزامها طرح خطة تقشفية للأعوام الأربعة المقبلة التي ترمي إلى خفض العجز الكبير في الميزانية ومواجهة الأزمة المالية الحادة التي تعصف بالبلاد.

وباستعمال قواعد أكثر مرونة في التصرف في الأموال الأوروبية المخصصة لدعم الاستقرار المالي ، فإنها ستساعد على دعم الاستقرار المالي في منطقة اليورو عموماً و ستساعد إيرلندا والبرتغال على الخروج من الأزمة , فضلاً عن أن زيادة نفوذ الصندوق الأوروبي للاستقلال المالي خطوة نحو ولادة وزارة اقتصادية أوروبية واحدة تساعد في حل الأزمة ولكن الخلافات بين دول المنطقة جعلت الأمر أقرب ما يكون إلى المستحيل.